

القطاع الثالث في إسرائيل - لمحة مختصرة

مقدمة

يعكس اصطلاح «القطاع الثالث» النزوع نحو منهجية تقسيم المجتمع إلى ثلاثة قطاعات ومعالجة مكانة ووضع كل منها على انفراد قدر المستطاع.

يشير مصطلح «القطاع الثالث» في السياق الإسرائيلي إلى المجموع الإجمالي لمنظمات المجتمع التي ليست لها صفة تجارية ربحية، وليست لها صفة رسمية حكومية - أي أنها لا تستمد صفتها القانونية من قرار أو مرسوم إداري صادر عن سلطة حكومية قطرية أو بلدية. بعبارة أخرى، تقع نشاطات هذه المنظمات غالباً في المجال/ الحيز القانوني والوظائفي الذي يفصل ويميز المؤسسات الرسمية عن المؤسسات الربحية الخاصة.

(*) باحث جامعي - ترشيحا.

يشمل القطاع الثالث في إسرائيل ثلاثة كيانات قانونية: جمعيات (Associations)، شركات غير ربحية للمصلحة العامة (Community Interest Companies) وصناديق ائتمانية خيرية (Trusts).

يُعتبر القطاع الثالث الإسرائيلي واحداً من أكبر هذه القطاعات في العالم من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (ما يقارب ١٤٪) ويمبلغ يفوق الـ ٢٠ مليار دولار وعدد مستخدميهِ (حوالي ١٣٪ من الوظائف بدوام كامل في الاقتصاد الإسرائيلي أي ما يقارب ٣٠٠ ألف وظيفة).

تواجه منظمات وجمعيات القطاع الثالث في إسرائيل في العقد الأخير تغيّرات جذرية وسريعة متمثلة في سياسات اقتصادية واجتماعية حكومية تهدف إلى تقليص المصروفات العمومية والخدمات للمواطنين التي ولدت فراغا في مجال توفير

ملاحم القطاع الثالث في إسرائيل السياق والوقائع

لعب القطاع غير الربحي في إسرائيل تاريخياً دور الأساس في بناء البنية التحتية المؤسساتية للمجتمع اليهودي في فلسطين الانتدابية وللدولة العبرية لاحقاً؛ فهو لا يزال يحتفظ بأدوار أساسية فيما يتعلق بتوفير الخدمات وتمثيل مصالح متعددة لشرائح مجتمعية متنوعة. وبصرف النظر عن أهميته الاجتماعية والسياسية، يشكل القطاع غير الربحي قوة اقتصادية لا يستهان بها في إسرائيل، والتي تتمثل بحصة كبيرة جداً من النفقات الحكومية وقطاع التشغيل كما ورد في المقدمة وكما سيرد لاحقاً. بالمجمل العام، يتسم القطاع الثالث في إسرائيل بمركزية وديناميكية دائمة النمو والتحول.

هناك ثلاثة عوامل رئيسية وحاسمة لتحديد وفهم القطاع الثالث/ غير الربحي في إسرائيل.

العامل الأول هو الدين، والذي يرتبط بالقطاع غير الربحي بفعل العلاقات العضوية والمعقدة بين الدين والدولة (سواء بحكم القانون أو بحكم الواقع). يشكل عدد الجمعيات الدينية غير الربحية ربع العدد الكلي للجمعيات غير الربحية المسجلة وهي النسبة الأعلى لتصنيف يعتمد مجالات النشاط. كذلك، وجدت أبحاث سوسيولوجية- تاريخية أن الهيكلة القانونية وآليات القطاع الثالث في إسرائيل تُفسح المجال وتشكل ملاذاً لإضفاء وتنفيذ مخططات ذات أبعاد إثنية- دينية يصعب تسويقها من خلال التشريع أو الإجراءات الإدارية التي من شأنها أن تخدم الخير/ المصلحة المدنية- العامة (النابعة من ضرورة سياسية أو إجتماعية أو من واجب الامتثال لمعايير ديمقراطية).^١

يتعلق العامل الثاني بطور ما قبل الدولة، والذي في أثنائه أدار السكان اليهود في فلسطين غالبية شؤونهم الداخلية بشكل مستقل من خلال التعاونيات (cooperatives) غير الهادفة للربح، والتي كانت بمثابة بناء مؤسسات دولة تمهيدا لبناء دولة عتيقة، واتسمت بأداء شبه حكومي وشكلت الذراع المنسقة والممولة لفعالياتهم الجماعية والمجتمعية.

العامل الثالث الذي يجب أخذه بالاعتبار عند تعريف القطاع الثالث في إسرائيل هو تأثير الأيديولوجيا السائدة للنظام السياسي عليه. خلفت المركزية السياسية التي هيمنت حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي قطاعاً غير ربحي محدوداً وصغيراً نسبياً، ومضبوطاً الى حد كبير من قبل الحكومة. بالمقابل قام التحول من الأيديولوجية الجماعية والمركزية (أوائل الثمانينيات

الخدمات وأدت لازدياد الطلب على خدماتها ولتقليص مستمر للدعم الحكومي لها.

بناءً عليه، تُكرّس جداول أعمال وأجندات منظمات القطاع الثالث في الآونة الأخيرة ليس فقط للأولويات التي تحددها لأنفسها، ولكن أيضاً للطلب العفوي والمتزايد لخدماتها النابع من رسم مجدد لمسؤوليات ودور القطاع الثالث على إثر تراجع دور الدولة في توفير وتزويد الرفاه في ظل هيمنة الأيديولوجية النيو- ليبرالية على صنع السياسات، تنفيذها وضبطها. وبالتالي يترتب على هذه المقايضات (tradeoffs) تصورات ضبابية في شأن دور كل من القطاع الثالث، الحكومة والأسواق في ضبط مسؤوليات ومدى تأثير وحيوية المجتمع المدني، القطاع العام/ الرسمي والقطاع الخاص، على التناظر، في تفاعلات المجتمع ككل. أيضاً، تواجه هذه المنظمات ذات الميول اليسارية مؤخراً تحديات جدية تخص إطارها القانوني المألوف وحيز فعلها المشروع.

وتتجسد هذه التحديات من خلال تشريعات برلمانية وتطبيق لأدوات ضبط إدارية. من جملة هذه التدابير قانون تقييد التبرعات الواردة من مؤسسات غير ربحية أو حكومية أجنبية التي تمنح معظم هباتها لمنظمات حقوق الإنسان والعمل الأهلي المندوبة على قوى اليسار المدنية (خلافًا للمنظمات ذات الميول اليمينية التي تستقطب معظم تبرعاتها من أفراد وأطراف أجنبية خاصة). إضافة إلى ذلك تتساهل/ تتواطأ الجهات الحكومية (غالباً بشكل مضمّر) في مراقبة ومساءلة مهمات المنظمات المعلنة وحجم فعاليتها في حال توافّقها مع سياساتها أو أيديولوجيتها.^٢ فعلى سبيل المثال لم تفرض الحكومة والسلطات المدنية ضريبة المسقّفات/ المسكن على «كلية أريئيل»^٣ على مرّ سنين عدّة رغم الإشارة للخرق القانوني على يد مراقب الدولة.^٤

علاوة على السابق، يواجه القطاع الثالث إشكاليات متأصلة في بنية منظماته وأساليب عملها، والتي لا تفضي بالضرورة الى تعزيز مساقات التفكير الإستراتيجي والتكيف المطلوبين إزاء ما سلف ذكره، إذ تفتقر العديد من منظماتها إلى المهارات والعتاد الإنساني المختص بتجنييد الموارد والمتمرس في العمل التعاوني متداخل القطاعات. من هذا المنظور، يمكن القول إنّه في الوقت الحاضر تتحدد صورة أكثر وضوحاً وأقل إبهاماً لنقاط القوة والضعف للقطاع بفعل نشأة مبادرات مؤسساتية ذاتية تفحص وتبدق في جوانب بنيوية ووظيفية للقطاع الثالث كانت قد أغفلت وغُيّبت في السابق.

يوجد حالياً في إسرائيل ما يقارب ٤٣٠٠٠ منظمة قطاع ثالث مسجلة (استقراء تقديري يستند إلى بيانات عام ٢٠٠٧)، منها حوالي ٥٥٪ نشطة وفعالة. تُسجّل في إسرائيل سنوياً حوالي ١٧٠٠ منظمة جديدة بالمعدل والتي يُتوقع (وفقاً لسجلات التسجيل) أن يكف ٦٠٪ منها عن النشاط في غضون عشر سنوات من لحظة إنشائها.

لأكثر من ٤٢٠٠٠ من أبناء جالية اليهود الشرقيين المتدينين بمصادقة وزارة التعليم.

(٢) المرافعة المدنية والسياسية- الاجتماعية

أمثلة: جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (<http://www.acri.org.il>)؛ عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (<http://www.adalah.org>)؛ بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (<http://www.btselem.org>)؛ «جيشاه- مسلك» - مركز للدفاع عن حرية التنقل/ الحركة (مؤسسة حقوق إنسان إسرائيلية تهدف للدفاع عن حرية الفلسطينيين في التنقل، وخصوصاً سكان قطاع غزة، في إطار القانون الدولي والقانون الإسرائيلي)؛ اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل؛ الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت (<http://www.icahd.org>)

(٣) البنى التحتية؛ بما فيها المسكن والتطوير والتنمية

أمثلة: الجوينت - الهيئة اليهودية الأميركية المشتركة للتوزيع (<http://www2.jdc.org.il>)

(٤) البنى المعرفية؛ بما فيها مؤسسات التعليم العالي والأبحاث

أمثلة: شتيل - خدمات دعم ومشورة لمنظمات التغيير الاجتماعي (<http://www.shatil.org.il>)

(٥) «المظلة» - التي تشمل الاتحادات المهنية والمنظمات الدولية

أمثلة: الصندوق الجديد لإسرائيل (<http://www.nif.org.il>)

مصادر التمويل

يحتمل التمويل الرسمي العمومي (التحويلات المالية الواردة من الحكومة والسلطات المحلية) حصة الأسد من مدخولات القطاع الثالث؛ حوالي ٤٨٪ وفقاً لمعطيات ٢٠١١ (مقارنة ب ٥٢٪ العام ٢٠٠٢ و ٦٣٪ العام ١٩٩٥)، بينما تبلغ نسبة التبرعات من المدخولات ١٩٪ فقط (مقارنة ب ١٣٪ العام ٢٠٠٢ و ١٠٪ العام ١٩٩٥)، علماً أن ١٠٪

فصاعداً) إلى ايديولوجية الفردانية الليبرالية والتعددية بتوسيع حجم فعاليات القطاع غير الربحي وتنويع مجالات نشاطه.

يؤدي القطاع الثالث في إسرائيل دورين مهمين: ففي المقام الأول، تستبدل وتُكمّل منظماته الخدمات الرسمية الحكومية في مجالات مثل الصحة والتعليم واستيعاب المهاجرين الجدد، والرعاية الاجتماعية والثقافة - وذلك بتمويل من قبل الدولة كجزء من نظام الرفاه والخدمات للدولة. أما في دوره الثانوي، توفر منظمات القطاع الثالث المدنية والطوعية إطاراً للأفراد للتكتل والتنظم سوياً لغرض المطالبة باحتياجات جماهيرية، الدفاع عن المصالح والعمل الجماعي، والمشاركة في التضامن المدني وإحداث التغيير الاجتماعي. يجدر الذكر أن عدد ونسبة منظمات المظلة ومجموعات المرافعة (advocacy) تزايدت بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين (تضاعف عددها ثلاث مرات).

يوجد حالياً في إسرائيل ما يقارب ٤٣٠٠٠ منظمة قطاع ثالث مسجلة (استقراء تقديري يستند إلى بيانات عام ٢٠٠٧)، منها حوالي ٥٥٪ نشطة وفعالة. تُسجّل في إسرائيل سنوياً حوالي ١٧٠٠ منظمة جديدة بالمعدل والتي يُتوقع (وفقاً لسجلات التسجيل) أن يكف ٦٠٪ منها عن النشاط في غضون عشر سنوات من لحظة إنشائها.

هناك مُصنّفات (taxonomies) عديدة لمجالات نشاط منظمات القطاع الثالث؛ لغرض الإيضاح التحليلي المقتضب نصنفها إلى خمسة أصناف:

(١) الخدمات؛ بما فيها المتعلقة بالدين، الصحة، الرفاه

والثقافة (تشكل هذه الخدمات ٨٠٪ من حجم التداولات الاقتصادية في القطاع الثالث)

أمثلة: صناديق المرضى (تأمين الصحة)؛ المستشفيات الحكومية؛ الجامعات البحثية؛ «ألوط» - الاتحاد الوطني للأولاد المتوحدين؛ «أكيم» - الاتحاد الوطني لإحياء (re-establishment) الأفراد ذوي الإعاقة الذهنية في إسرائيل؛ «معين للتعليم الديني» - توفر خدمات تعليم شاملة

يعود السبب في انخفاض التمويل الرسمي إلى سياسة وممارسة ممنهجة للحكومات الإسرائيلية مفادها رفع عبء مسؤولية توفير الرفاه عنها دون فك الارتباط المالي بها. وقد أدى اعتماد منظمات القطاع الثالث الشديد على التمويل العمومي لعلاقة تبعية بينها وبين الدولة ومواردها والذي بدوره وضع قيوداً مضرة على دورها في المساءلة والمحاسبة المدنية. فبالتالي ليس من المستغرب أن التشريعات والسياسات المتعلقة في ضبط منظمات المجتمع المدني والقطاع الثالث هي ليست مفصلة ومُحكمة وعُرضة للتغيير بموجب القبلية السياسية- الأيديولوجية للائتلافات الحكومية المختلفة.

فقط من المتبرعين هم إسرائيليون، والباقي من خارج إسرائيل. وتبلغ نسبة المدخولات من ريع المنتجات والخدمات التي تقدمها الجمعيات ٣١٪ (مقارنة ب ٣٤٪ العام ٢٠٠٢ و ٢٧٪ العام ١٩٩٥). تُظهر معطيات العام ٢٠٠٩ أن أكثر الجمعيات ارتباطاً بالإمداد المالي الحكومي هي المؤسسات الطبية والصحية، حيث بلغت نسبة مدخولاتها من هذه الإمدادات ٦٨٪، بينما بلغت نسبة مدخولات المؤسسات التعليمية والبحثية من هذه الإمدادات ٥٥٪. أما الجمعيات الخيرية (philanthropic) والتطوعية، وجمعيات التطوير والتنمية والإسكان، وكذلك المنظمات الدولية فكان نصيبها من الدعم الحكومي ١٢٪، مع أن بعضها لم يحظ بأي دعم من هذا النوع. في مجالات النشاط الأخرى تراوحت التحويلات الحكومية من ١٧٪ إلى ٢٣٪ من مجمل مدخول كل منها. كذلك، تبين معطيات العام ٢٠٠٩ أن معظم الإيرادات الناجمة عن ريع/ مبيعات المنتجات والخدمات كانت في مجال الصحة (٣٦٪) ومجال التعليم والبحث (٢٠٪). النسبة المئوية للمبيعات كانت الأعلى في حقل الإسكان والتطوير (٨١٪). في مجالات النشاط الأخرى تراوحت النسبة المئوية للمبيعات بين ٧٣٪ (الاتحادات المهنية) و ١١٪ (المرافعة المدنية والسياسة) من مجمل مدخول كل منها.

يعود السبب في انخفاض التمويل الرسمي إلى سياسة وممارسة ممنهجة للحكومات الإسرائيلية مفادها رفع عبء مسؤولية توفير الرفاه عنها دون فك الارتباط المالي بها. وقد أدى اعتماد منظمات القطاع الثالث الشديد على التمويل العمومي لعلاقة تبعية بينها وبين الدولة ومواردها والذي بدوره وضع قيوداً مضرة على دورها في المساءلة والمحاسبة المدنية. فبالتالي ليس من المستغرب أن التشريعات والسياسات المتعلقة في ضبط منظمات المجتمع المدني والقطاع الثالث هي ليست مفصلة ومُحكمة وعُرضة للتغيير بموجب القبلية السياسية- الأيديولوجية للائتلافات الحكومية المختلفة. على سبيل المثال، تتلقى منظمات تابعة لفصائل وجهات يمينية

أو متوافقة مع مصالح سياسية ضيقة أموالاً طائلة دون إلزامها بإثبات كفاءات مهنية أو إخضاعها لمعايير وفحوص الإدارة السليمة (جمعيتا «عطيرت كوهانيم» و«العاد» اللتان تقودان معظم عمليات تهويد الأحياء المقدسية العربية).

إجرائياً، هناك وسيلتان رئيسيتان لنقل موارد مالية تتجاوز المخصصات المقررة قانونياً من الدولة لمنظمات القطاع الثالث: (١) المنح/ الهبات و (٢) العقود (لغرض استجلاب وتبوير الخدمات). يعمل الآنف أولاً بواسطة تطبيق وزاري متعمد محدود المعايير، أما الثاني فيعمل من خلال عملية المناقصة. على الرغم من أن هاتين الوسيلتين تختلفان بعضهما عن بعض، من الناحية العملية تتداخل حيثياتهما ومجرياتهما في بعض الأحيان، وبالتالي تصبح عملية تتبّع وتحديد سبب استعمال كل منهما معقدة. غالباً ما يكون السالف نتاج اعتبارات سياسية- إدارية غير شفافة. تظهر المعطيات أن المجمل العام لتحويلات الموارد الحكومية إلى المنظمات غير الربحية كان قد ازداد من ٦٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٩٠، إلى ٨٣٪ في العام ٢٠٠٠ و ٨٠٪ في العام ٢٠٠٢ ولكنه في الأعوام اللاحقة أخذ بالانخفاض تدريجياً ليصل إلى نسبة ٦٩٪ العام ٢٠١١. يعكس هذا الانخفاض سياسة الحكومات المتعاقبة بشأن الخصخصة وتقليص مشاركتها المباشرة في تقديم الخدمات. خلّفت تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة وبالأخص «قضية مادوف» (Madoff investment scandal) آثاراً حادة في القطاع الثالث الإسرائيلي؛ إذ شهد حجم الهبات من جهات ومؤسسات يهودية شمال أميركية تراجعاً حاداً، في حين تزايد الطلب على خدمات منظمات رئيسية في القطاع الثالث الإسرائيلي والتي استنفدت العديد منها معظم مصادر إيراداتها. ومع ذلك، تشير معطيات العام ٢٠١١ إلى استعادة معظم العناصر السالفة وغيرها من المؤسسات الأجنبية الخاصة المهتمة في الشؤون اليهودية والإسرائيلية، والتي تعتبر عماد القوى الخيرية في إسرائيل، كامل قدراتها المانحة.

يلعب القطاع الثالث دوراً رئيساً في تقديم خدمات الرفاه في إسرائيل. تظهر أرقام مصروفات العام ٢٠٠٩ لوزارة الشؤون الاجتماعية، أنه تم تحويل حوالي ٤٠٪ من ميزانيتها إلى ٦٢٦ منظمة غير ربحية وغير حكومية. ومع ذلك، يكشف تحليل متعمق لهذه الأرقام عن نمط مثير مفاده أن ٦٥ منظمة فقط تلقت ٧٣٪ من الميزانية.

القطاع الثالث العربي- الفلسطيني في إسرائيل

يُعدّ موضع بداية تشكل القطاع الثالث العربي- الفلسطيني في إسرائيل في سبعينيات القرن الماضي وبالأخص أواخره، وقد ظهرت طبقة وسطى عززت قدراتها المهنية والعلمية، وبالتالي تراكمت تدريجياً مواردها السياسية ومواقفها إزاء ممارسات المؤسسة الإسرائيلية التمييزية ونمّت روح التحدي والندية. إضافة إلى ذلك، مكنّ تضعف مركزية سيطرة الدولة ولبرلة الاقتصاد والمجتمع إضافة إلى سنّ قانون الجمعيات الخيرية المُسنّ عام ١٩٨٠ من ظهور عدد كبير من المنظمات الطوعية الجديدة. ففي الثمانينيات والتسعينيات نشأت جمعيات عربية عدّة وضعت نصب أعينها تحسين الظروف الاجتماعية والثقافية المهمة والمهمشة للأقلية؛ وغالباً ما تم تعريف أدوارها علناً كسياسية ومناوئة لممارسات السلطة. تحافظ هذه المنظمات والمجموعات على مواقف أساسية مناهضة لممارسات الدولة التمييزية وتسد مكانها في الحيز الثقافي خاصة. كانت الحركة الإسلامية وما زالت أكبر الفاعلين وأنجحهم في القطاع الثالث العربي؛ إذ تمكنت من إنشاء شبكة واسعة من الجمعيات التي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات الدينية والتربوية وتتعامل مع مصاعب ومشكلات حياتية واجتماعية مختلفة.

الاتجاهات/ النزعات والتحديات المستقبلية

اتخذ القطاع الثالث/ غير الربحي في إسرائيل في العقود الثلاثة الأخيرة مناحي وأدواراً متنوعة، وبالتالي غدا يتولى مكاناً مركزياً في الخطاب العام. في الماضي، قُدّم القطاع الثالث خدمات مكملّة أو، في بعض الأحيان، مستبدلة للخدمات العامة. تولّت هذه المنظمات حالياً إضافة إلى الأدوار التقليدية (التي خضعت أيضاً إلى تحولات كبيرة)، دور تطوير المجتمع المدني من خلال تمثيل مختلف الجماعات والشرائح السكانية، أخذة على عاتقها بهذا عمليات التحول والابتكار الاجتماعي وإشراك هذه

المجموعات في عملية صنع السياسات، وبالتالي خلق التغيير الاجتماعي واستيعابه.

كما سبق الذكر أعلاه، يلعب القطاع الثالث دوراً رئيساً في تقديم خدمات الرفاه في إسرائيل. تظهر أرقام مصروفات العام ٢٠٠٩ لوزارة الشؤون الاجتماعية، أنه تم تحويل حوالي ٤٠٪ من ميزانيتها إلى ٦٢٦ منظمة غير ربحية وغير حكومية. ومع ذلك، يكشف تحليل متعمق لهذه الأرقام عن نمط مثير مفاده أن ٦٥ منظمة فقط تلقت ٧٣٪ من الميزانية سالفة الذكر، ما يعني أن عدداً قليل نسبياً من المنظمات (قليلاً فوق ١٠٪) يوفر الجزء الأكبر من خدمات الرعاية الموزعة من قبل المنظمات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية. يثير هذا المعطى التساؤل المهم التالي: لماذا تتعاقد الحكومة مع مئات من المنظمات غير الحكومية وتمنحها جزءاً صغيراً من مخصصات الميزانية؟ هل هذا النمط من التوريد الخارجي (outsourcing) للخدمات الاجتماعية يتوخاه هدف عمومي بتحسين نجاعة وجودة الخدمات؟

تجنبت الحكومات الإسرائيلية تنظيم وإبراز ملامح ممارسات الحكم والسياسة للعلاقة الوظيفية-عملية (functional-operational) بين الدولة والقطاع الثالث منذ قيامها. وعلاوة على ذلك فشلت الحكومة الإسرائيلية في مواكبة الانتشار والنمو الواسعين للقطاع الثالث من حيث فعالية الرصد (monitoring) والمعاملات البيروقراطية. في العام ٢٠٠٨ أصدرت الحكومة الإسرائيلية إعلاناً للنوايا يبدلي بمبادرات وسياسة جديدة تهدف إلى تعزيز آليات عمل منظمات القطاع الثالث وتطبيق رزمة معايير مساءلة وشفافية جديدة ضمن إستراتيجية ثلاثية القطاعات (tri-sectoral) تنطوي على الحوار، تبادل المعلومات، والتعاون بين الحكومة، قطاع الأعمال والمجتمع المدني. ومع ذلك، حتى هذا الحين لم يتم رصد أي تشريع أو تضافر حكومي في هذا الصدد، أو أي عمل واري- إداري يصب في تنفيذ إعلان النوايا ذاك.

- Malik E. and Brown M. (2011) Nonprofit Overhead Efficiency in the Israeli Welfare Sector. Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1950374>
- Prime Minister's Office (2008). Government of Israel, the Civil Society, and the Business Community: Partnership, Empowerment and Transparency. Policy Paper. Jerusalem, Israel. (Hebrew)
- Silber I. and Rosenhek Z. (2000) The Historical Development of the Israeli Third Sector. Beer-Sheva: Israeli Center for Third Sector Research, The Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project. Ben-Gurion University of the Negev. (1st printing, 1999)
- The Israeli Center for Third-sector Research (ICTR)(2007). The Israeli Third Sector at a Glance. Ben-Gurion University of the Negev
- The Reut Institute (2008) Non-profit Sector in Israel. Available at: <http://reut-institute.org/he/Publication.aspx?PublicationId=3173> [Hebrew]
- Baum A. and Detel L. (2009, August 7) Third sector still in crisis but religious nonprofit organizations receive more. TheMarker. Retrieved from: <http://www.themarker.com/law/1.536657> [Hebrew]
- Central Bureau of Statistics (2012, May 28) Product of Non-profit Institutions in 20102011- Declined to 5.6% of the GDP. Press Release. Retrieved form: http://www.cbs.gov.il/reader/cw_usr_view_SHTML?ID=391 [Hebrew]
- Detel L. (2012, May 28) Nonprofits income from donations passed the billion shekel bar a year. TheMarker. Retrieved from: <http://www.themarker.com/career/1.1717680> [Hebrew]
- Gidron B. and Katz H. (1998) Defining the Nonprofit Sector: Israel. In: Salamon LM. and Anheier HK. (eds.), Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project (No. 26). Baltimore, MD: Johns Hopkins Institute for Policy Studies
- Gidron et al. (1999) Israel: An Overview of Major Economic Parameters. In: Salamon LM. et al. (eds.), Global Civil Society: Dimensions of the Nonprofit. Baltimore, MD: Johns Hopkins Center for Civil Society Studies
- Gidron B. and Katz H. (2001) Patterns of government funding to third sector organizations as reflecting a de facto policy and their implications in the structure of the sector in Israel. International Journal of Public Administration, 24(11): 11331159-
- Gidron B. et al. (2003) Through a New Lens: The Third Sector and Israeli Society. Israel Studies 3(1): 2059-
- Gidron B. (2012) The Israeli Third Sector: Patterns of Activity and Growth, 19802007-. In: Hermann TS. (ed.), By the People, For the People, Without the People? The Israel Democracy Institute, Jerusalem, Israel
- Katz H. et al. (2009) The Third Sector in Israel – Characteristics, Structure and Policies towards it. Civil Szezmle 6(3): 93-114. Retrieved from: http://www.jewishfederations.org/local_includes/downloads/36018.pdf
- Limor N. (2004). Israel's Third Sector. Retrieved from: <http://www.guidestarinternational.org/SiteImages/file/Israels%20Third%20Sector-%20Nissan%20Limor.pdf>
- Limor N. et al. (2010) The Third Sector and its Relationship to the Public and Business Sectors. In: 18th Caesarea Economic Policy Forum. The Israel Democracy Institute and Caesarea Economic Policy Forum. Retrieved from: <http://www.idi.org.il/sites/english/events/TheAnnualEconomicForum/Documents/18CaesareaEnglishAbstracts2010.pdf>
- Limor N. (2012, June) Significant erosion in nonprofit resources in Israel. Retrieved from: <http://www.bdo.co.il/?CategoryID=286&ArticleID=1663> [Hebrew]
- Majar O. (2012, June 26) 12,493 NIS a month - The average wage for record-holders in nonprofits organisations. TheMarker. Retrieved from: <http://www.themarker.com/career/1.1741026> [Hebrew]

الهوامش

- ١ لا يميز «قانون الجمعيات» (الذي تم سنه العام ١٩٨٠ والمعدل مرتين في العامين ١٩٩٨ و ٢٠٠٧) بين أنواع مختلفة من المنظمات. ومع ذلك، يتم التفريق والتمييز بينها وفقا لعدد من الخصائص: أولا، منظمات تحظى بمقام «مؤسسة عامة» لأغراض ضريبية الدخل أو بمقام «منظمة غير ربحية» لأغراض ضريبية القيمة المضافة. ثانيا، منظمات مؤهلة لتلقي التبرعات المعفاة من الضرائب. ثالثا، المنظمات التي تتلقى تمويلا من ميزانية الدولة وتلك التي لا تتلقى ذلك. رابعا، يتم التمييز بين المنح والترتيبات التعاقدية لتوفير الخدمات لتلك الكيانات التي تتلقى تمويلا حكوميا.
- ٢ تعتمد هذه التدابير تسييس وأدلجة متطلبات وهامش الشفافية، المحاسبة والمساءلة العامة لخدمة مصالح الايديولوجية النيوصهيونية لحكومة نتنياهو-ليبرمان وتعزيز هيمنتها بواسطة «ملاحقة» مجموعات ذات مصالح مدنية وسياسية مغايرة عن طريق تضيق طيف الفعاليات والتعبير «المشروعين» في الحيز المجتمعي العام. على مستوى منظومة المجتمع المدني تفرز هذه الخطوات إدراجية في المعايير العرفية للعمل العام (public action).
- ٣ اعترفت دولة إسرائيل مؤخرًا بكلية أرينيل الواقعة في مستوطنة أرينيل في الضفة الغربية كجامعة أبحاث
- ٤ ><http://www.mevaker.gov.il/serve/showHtml.asp?id=2&bookid=500&contentid=9184&direction=1&frompage=281>
- ٥ للاستفاضة في هذا الشأن يُرجى مراجعة المصادر التالية الواردة في لائحة المصادر: (Gidron B. et al. (2003), Katz H. et al. (2009) و (Silber I. and Rosenhek Z. (2000)
- ٦ أيضا أتاح ازدياد قوة مؤسسات الدولة الإسرائيلية للعرب، واليهود الشرقيين خاصة، مساحة لتوجيه النقد للدولة.